اقتصاد

الخبير المتخصص في الاقتصاد الإسلامي سليمان ناصر لـ"الجزائر الآن":"إطلاق الصيرفة الإسلامية يتطلب تعديل قانون النقد"

2020/03/19

الكاتب: عماد الدين . د

تسعى الحكومة في الوقت الراهن لإطلاق الصيرفة الإسلامية، ما رأيك بهذه الخطوة؟

صراحة تمنيتُ لو أنّها لم تأتِ هذه الخطوة في هذا التوقيت بالذات بل قبل هذا بزمن طويل، لأنّ الحكومة كانت قد أعلنت عن هذه المبادرة منذ سنتين أو ثلاثة ولم تجسدها (ونقصد هنا فتح شبابيك إسلامية داخل البنوك العمومية)، ثم أعلن عنها رئيس الجمهورية في برنامجه الإنتخابي كفتح مزيد من البنوك الإسلامية وقد استلم مهامه منذ بضعة أشهر، لأنّ إطلاقها بأمر من الرئيس هذه الأيام قد يُفهم منها أنّها حل بديل للخروج من الأزمة المالية الخانقة التي تمر بها البلاد، والتي قد تشتد أكثر مع الإنهيار التاريخي لأسعار النفط منذ حوالي أسبوع،

ونحن لا نريد للصيرفة الإسلامية أن يلصق بها هذا المفهوم لأنّ ذلك تحميل لها ما لا تحتمله.

ألا تعتقد أن السلطات العمومية متأخرة في هذا المجال؟

نعم لقد أشرتُ إلى أنّها تأخرت كثيراً مقارنة بدول أخرى عربية وإسلامية وحتى غربية، بل مقارنة حتى بدول الجوار، وكان المفروض أن يكون العكس خاصة وأنّ الكثير لا يعرف بأنّ أول تجربة لإنشاء بنك إسلامي في العالم كانت سنة 1929 من طرف "الشيخ/ إبراهيم أبو اليقظان" وهو عضو جمعية العلماء المسلمين، حيث قرّر إنشاء ما سماه "البنك الإسلامي الجزائري" وجمع له رأسماله القانوني من كبار التجار في العاصمة آنذاك، وتم تعيين مدير لهذا البنك، إلاّ أنّ المستعمر الفرنسي اكتشف الأمر في آخر لحظة فأجهض الفكرة وتصدى لها بشدة. لكن مع ذلك ورغم هذا التأخر، أن تصل متأخراً خير من ألا تصل تماماً، كما يُقال.

ما هي الإشكالات القانونية والتنظيمية التي تواجه تجسيد هذا المسعى؟

أعتقد أنّه لا توجد إشكالات قانونية بأتم معنى الكلمة، بدليل أنّ هناك بنوك إسلامية تعمل في الجزائر في ظل قانون مصرفي يتوجه أساساً إلى البنوك التقليدية وكانت تلك البنوك الإسلامية تعمل بشكل عادي وهي بنك البركة الجزائري الذي بدأ عمله سنة 1991 ومصرف السلام الجزائر الذي بدأ سنة 2008، وإنّما نحن طالبنا كمتابعين لهذا الشأن بتعديل جزئي لقانون النقد والائتمان حتى تعمل هذه البنوك بأريحية أكبر ولتُحل جميع الإشكالات التي يمكن أن تقع فيها وهو ما رفضه مسؤولو البنك المركزي، واكتفوا بإصدار النظام رقم 18-02 لتنظيم الصيرفة الإسلامية (وسموها بالتشاركية)، وهو نص قانوني ورد في 12 مادة فقط ولا يحل جميع الإشكالات التي أشرنا إليها خاصة علاقة هذه البنوك بالبنك المركزي وإشكالية الرقابة عليها والأدوات المستعملة في تلك الرقابة لأنّ الكثير منها لا يصلح للصيرفة الإسلامية. لذلك أعود وأقول بأنّه المفروض لا توجد إشكالات كبيرة لعمل الصيرفة الإسلامية في الجزائر فهي تستطيع أن تعمل في ظل القانون البنكي الحالي ريثما يتم تعديله، وأيضاً في ظل النظام المشار إليه سابقاً، وإنّما الأمر يحتاج فقط إلى إرادة سياسية قوية وأظنها قد تجسدت الآن في أوامر الرئيس.

تعتمد الحكومة على هذا المشروع لاسترجاع الكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الموازي، كيف ترى هذا التبرير؟

نحن قلنا مراراً من قبل، ومنذ أن رفعت الحكومات السابقة هذا الشعار، بأنّ هذا خطأ كبير في التسويق للصيرفة الإسلامية، لأننا نرى هنا بأنّ الوسيلة كبيرة والهدف صغير، ولأننا نستطيع استرجاع تلك الكتلة بوسائل أخرى كثيرة أهمها الإسراع في تطوير وسائل الدفع الإلكتروني وجعله إلزامياً في كثير من الأماكن. ولأننا وفق هذه النية من الحكومة سنطرح هذا التساؤل مستقبلاً: إذا لم تنجح الصيرفة الإسلامية في استقطاب الكتلة النقدية المتداولة في السوق الموازية فهل سنتخلى عنها أيضاً كما تخلينا عن الحلول السابقة لهذه المشكلة ؟!!!. إذن كان المفروض أن يعلن المسؤولون بأن اللجوء إلى الصيرفة الإسلامية هو استجابة لطلب الشعب الجزائري المسلم بتطبيقها حتى ولو كانت النية الحقيقية للحكومة هي ما صرحت به.